المملكة العربية السعودية

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية "سيداو" في عام ٢٠٠٠، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية، كما لا تعتبر المملكة نفسها ملزَمة بالمادة ٩ (٢) (الجنسية) والمادة ٢٩ (١) (تسوية النزاعات).

الدستور

لا يتضمن النظام الأساسي حكماً بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي. يكفل النظام الأساسي للحكم مبدأ المساواة بشكل عام. تنص المادة ٨ على أن: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية". وتنص المادة ٤٧ على أن: "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة".

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال في منح الجنسية للأطفال أو الأزواج الأجانب. يتصدى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢ لموقف أبناء النساء السعوديات المتزوجات من رجال أجانب، بما يشمل أن تتحمل الدولة رسوم إقامتهم وأن تسمح لهم بالعمل في القطاع الخاص. يمكن لأبناء السعوديات أيضاً الاستفادة من برنامج حساب المواطن، الذي يتيح مستحقات نقدية للمواطنين.

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩

المملكة العربية السعودية

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب نظام الحماية من الإيذاء لعام ٢٠١٣. وينص النظام المذكور على عقوبات جنائية على أعمال العنف الأسري ويضع آلية للأشخاص من أجل تقديم الشكاوى والحصول على المساعدة والحماية. يمكن تحسين الوضع من خلال توضيح إذا كان القانون يجرّم الاغتصاب بصفته من أشكال الإيذاء.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب أحكام الشريعة الاسلامية بما في ذلك في حالات الاغتصاب. يمكن تنفيذ عملية الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا كان الحمل أقل من أربعة أشهر وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن استمرار الحمل يعرض صحة الأم للخطر.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني ولا يُمارس الختان.

الاغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. اغتصاب الزوجة من قبل الزوج ليس من القضايا المتداولة والخاضعة للعقاب في المحاكم الشرعية، لكن على الزوج التزام عام بألا يتعرض لزوجته بالأذى.

التحرش الجنسي
تم تجريم التحرش الجنسي في عام ٢٠١٨. يعرّف القانون "التحرش" بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي يصدر من شخص تجاه أي شخص آخر يمس جسده أو عرضه أو يخدش حياءه بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

الإتجار بالأشخاص
يحظر نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩ الإتجار بالبشر وهناك تدابير للوقاية والحماية. هناك مرسوم ملكي ينص على مسؤوليات هيئة مكافحة الإتجار بالبشر، وتشمل: البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع ومكافحة الإتجار بالبشر. كما أطلقت هيئة حقوق الإنسان خطة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ . وتم تدشين حملة توعية لمكافحة الإتجار بالبشر.

الاغتصاب (غير الزوج)
يُعتبر الاغتصاب جريمة جنائية بموجب أحكام الشريعة ويعاقب عليه بجملة من العقوبات، منها الجلد والإعدام.

قتل الإناث: العذر المخفف
(ما يُدعى بـ "جرائم الشرف")
لا يقنن القانون السعودي أحكام تخص تخفيف العقوبة بحق مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء. ويصدر الحكم على الرجال الذين يرتكبون جرائم الشرف وفقا لتقدير المحكمة. لم يتم تسجيل قضايا تحت بند ما يُدعى بـ "جرائم الشر ف".

العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء
يحظر البغاء بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا توجد نصوص قانونية تبرئ المغتصب من العقاب إذا تزوج ضحيته. الأنظمة السارية في السعودية تنص على أن الشخص المُدان بجريمة الاغتصاب يعاقب في كل الأحوال.

الزنا
يجرم الزنا بموجب أحكام الشريعة الاسلامية.

التوجّه الجنسي
يجريم السلوك المثلي بين البالغين بالتراضي بموجب الشريعة الإسلامية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
المادة ١٦/٣ من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل تؤكد على أن الزواج تحت سن ١٨ عاماً غير مسموح به إلا بتصريح من المحكمة. وقبل إتمام عقد الزواج، من الضروري ضمان أن يكون زواج الفرد تحت ١٨ عاماً لن يؤدي إلى أن "يلحق به ضرر ويحقق مصالحه الفضلى ذكراً كان أم أنثى". وفي قرار وزارة العدل رقم ١٦٣٠٣٦٨/٤٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٤٤٠ هـ، تم التأكيد على تطبيق هذه المادة، مع المطالبة بالتأكد من تحقق المصالح الفضلى للطرفين في عقد الزواج، بالنسبة إلى الطلبات بزواج أفراد تحت ١٨ عاماً.

الوصاية على الأطفال
الآباء هم الأوصياء على الأطفال ويتخذون القرارات الخاصة بالأمور الهامة مثل الرعاية الصحية والتعليم. كما أن للأم دور في اتخاذ القرارات الخاصة بأطفالها. يمكن أن يتولى الأب أو الأم مسؤولية الشؤون المالية، كما ورد في المرسوم الملكي رقم م/١٣٤ بتاريخ ١١/١٤٤٠/٢٧ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩)، بما يشمل تعديل المادة ٣٣ لمنح النساء حقوق متساوية مع الرجال فيما يخص تسجيل المواليد. تمنح المادة ٥٠ للزوج والزوجة الحق في طلب سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وتم تعديل المادة ٩١ بحيث أصبح نصها: "يعد رب الأسرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنسبة إلى الأولاد القصر".

ولاية الرجال على النساء
تحتاج المرأة موافقة ولي أمرها للزواج. لا يُسمح بالزواج المبكر إلا بتصريح من المحكمة. أنهى القرار ٣٣٣٢٢ لعام ٢٠١٧ إمكانية مطالبة الهيئات الحكومية للنساء بالحصول على إذن ولي الأمر لتلقي خدمات حكومية. وأنهى القرار ٦٨٤ لعام ٢٠١٩ المطلب الخاص بالحصول على إذن ولي الأمر للسفر إلى الخارج. وينص المرسوم الملكي م/١٣٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩) على المساواة بين الرجال والنساء في متطلبات استخراج جوازات السفر

حضانة الأطفال
بعد الطلاق، تحتفظ الأم بحضانة أطفالها حتى سن معينة، لكنها تفقد الحضانة إذا تزوجت ثانيةً. صدر قرار بتنظيم حضانة الأطفال من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى، رقم ١٠٤٩ بتاريخ ٢٠/٠٦/١٤٣٩ هـ، فيما يتعلق بإثبات حضانة الأم، والحضانة حتى سن ١٥ عاماً.

الزواج والطلاق
بموجب مبادئ الشريعة، يُطلب من الزوج أن ينفق على زوجته. ويجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. الزوجة لها الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها تقديم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

الميراث
تطبق أحكام الشريعة على الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

تعدد الزوجات
يسمح بتعدد الزوجات.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
يحظر نظام العمل التمييز ضد النساء فيما يتعلق بالاستخدام للعمل أو الأجور، بناء على تعديلات بموجب مرسوم ملكي رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩)، ويشمل هذا المادة الثانية، التي غيرت تعريف العامل إلى: "كل شخص طبيعي - ذكراً أو أنثى- يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظارته". وتم تعديل المادة ٣ فأصبحت: "العمل حق للمواطن، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه". وتنص المادة ٣٤ على الآليات التي تحظر التمييز في الأجور بين الرجال والنساء الذين يقومون بعمل له نفس القيمة.

عاملات المنازل
تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل. ينظم قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٠ لعام بتاريخ ٧/٩/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣) توظيف العمال المنزليين ويحدد الحد الأدنى من استحقاقات العمال بالمنازل. يُطلب من أصحاب العمل معاملة عاملات المنازل بكرامة والحفاظ على سلامتهن.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء من العمل بسبب الحمل بموجب المادة ١٥٥ من نظام العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع مدفوعة بالكامل من صاحب العمل، ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
يحظر نظام العمل تشغيل النساء في أعمال خطرة أو صناعات ضارة. يحدد الوزير المهن والوظائف التي تعتبر ضارة للنساء. كما يحظر القانون على النساء العمل ليلاً، باستثناء الحالات التي يحددها الوزير.